

Distr.: General
26 December 2017
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس اللجنة من الممثل
الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه تقرير حكومة منغوليا عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٧٥ (٢٠١٧)
(انظر المرفق).

وأرحو ممتنا إصدار هذا التقرير بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سوخبولد سوخي
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس اللجنة
من الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة

تقرير منغوليا عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٧٥ (٢٠١٧)

عملا بالفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، تُقدّم منغوليا تقريرها عن التدابير المتخذة لتنفيذ القرار، على النحو التالي:

١ - لمحة عامة

منغوليا ملتزمة بالتوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية وقد أيدت باستمرار كل جهد بذله المجتمع الدولي لتعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه وتحقيق نزع السلاح النووي. وقد نفذت منغوليا بالكامل التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وقدمت على النحو الواجب تقاريرها (S/AC.49/2007/21 و S/AC.49/2014/5 و S/AC.49/2016/39 و S/AC.49/2017/41).

وعقب اتخاذ القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، جرى تعميمه فوراً على جميع الوزارات والوكالات والمنظمات المعنية، التي عممت بدورها محتويات القرار على الهيئات والكيانات ومؤسسات الأعمال الفرعية التابعة لها.

وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، عقدت اللجنة الدائمة المعنية بالأمن وقضايا السياسة الخارجية التابعة لبرلمان منغوليا جلسةً مغلقة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، حيث أصدرت تعليمات محددة إلى الحكومة بشأن تنفيذها في الوقت المناسب وبصورة فعالة. ولا تزال وزارة خارجية منغوليا هي الكيان الحكومي المسؤول عن التنسيق العام لتنفيذ أحكام القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) وسائر قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٢ - تدابير التنفيذ

تلتزم منغوليا التزاماً تاماً بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) و ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦) و ٢٣٥٦ (٢٠١٧) و ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وإضافةً إلى المعلومات المقدمة في التقارير السابقة عن تنفيذ قرارات المجلس المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تقدم منغوليا في هذا التقرير بعض المعلومات المستكملة بشأن تنفيذ أحكام محددة من القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، على النحو التالي.

١' تحديد أسماء لإدراجها في القائمة (الفقرة ٣)

أبلغت سلطات مراقبة الحدود المعنية بالقرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) وبالتزاماتها بموجب هذا القرار. ولم يدخل أي فرد من الأفراد المدرجة أسماؤهم في المرفق الأول للقرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) أو القرارات السابقة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بحظر السفر إقليمياً منغولياً أو يعبر من خلاله.

وأبلغ المصرف المركزي لمنغوليا ووكالة المحابرات العامة بالقرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، وتحديدًا بأسماء الأفراد والكيانات المدرجة في المرفقين الأول والثاني للقرار فيما يتعلق بتجميد الأصول، وبالتزاماتهما بموجب هذا القرار. وما زالت السلطات المعنية تتولى بشكل صارم رصد وكفالة تنفيذ التدابير المفروضة في قرارات مجلس الأمن بشأن هؤلاء الأفراد وتلك الكيانات.

٢' النقل (الفقرات ٧-١٢)

منغوليا بلد غير ساحلي. ولديها حاليا ٣٤١ سفينة أجنبية ترفع العلم المنغولي في أعالي البحار. وكانت هناك بعض السفن التابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي ترفع العلم المنغولي قبل اتخاذ مجلس الأمن للقرارين ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦). وعملا بالفقرة ١٩ من القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، تم في عام ٢٠١٦ إلغاء تسجيل ١٧ سفينة مرتبطة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإنهاء عقودها. ولا يوجد في الوقت الحالي أي سفينة مرتبطة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترفع العلم المنغولي.

٣' المسائل القطاعية (الفقرات ١٣-١٧)

أبلغت الوكالات ومؤسسات الأعمال المعنية في منغوليا بالمحتويات والتدابير الجديدة المتعلقة بتصدير السلع واستيرادها ونقلها وتفتيشها، وبما استجد عنها من معلومات. وأجرت السلطات المنغولية استعراضات شاملة ولم تجد أي معلومات عن شراء السلع والأصناف المحظورة في الفقرات ١٣-١٦ من قرار مجلس الأمن ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، بما فيها المواد المكثفة وسوائل الغاز الطبيعي والمنتجات النفطية المكررة والمنسوجات. وجرى تذكير الوزارات المعنية وسلطات مراقبة الحدود والسلطات الجمركية بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) و ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦) و ٢٣٥٦ (٢٠١٧) و ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، بما في ذلك التزاماتها المتصلة بتفتيش جميع الأغراض والأمتعة الشخصية لرعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وغيرهم من المسافرين المتجهين إليها أو القادمين منها وكذلك تفتيش جميع الشحنات المتجهة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو القادمة منها، أو التي توسطت فيها أو يسرّها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو رعاياها أو أفراد أو كيانات يعملون بالنيابة عنهم. ولم يتم تسجيل أو إبلاغ أي حالة في هذا الصدد.

وما برحت منغوليا تمثل امتثالا صارما للفقرة ١٧ من القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) فيما يتعلق بتراخيص العمل الصادرة لرعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وجرى تذكير الوزارات والسلطات المعنية على النحو الواجب بالتزاماتها بشأن حظر إصدار تراخيص العمل.

وما برحت الحصص الإجمالية لتراخيص العمل المقررة لرعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتناقص باستمرار، حيث تبلغ ٢ ٣٣٨ ترخيصا في عام ٢٠١٧ بالمقارنة مع ٣ ٨٥٨ ترخيصا في عام ٢٠١٥ و ٢ ٤٨٣ ترخيصا في عام ٢٠١٦. ورغم أن العدد الإجمالي لتراخيص العمل المقررة للعاملين من رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي يحدده القرار الحكومي ذو الصلة، يبلغ ٢ ٣٣٨ ترخيصا لعام ٢٠١٧، فحتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، كان عدد رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين منحتهم السلطات المختصة تراخيص عمل يبلغ ١ ٢٢١ شخصا فقط. وإضافة إلى ذلك، طُرد من منغوليا في عام ٢٠١٦ أكثر من ٢٠٠ عامل من رعايا جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية. ووفقاً للفقرة ١٧ من القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، اتخذ قرار بعدم إصدار تراخيص عمل جديدة لرعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وستظل تراخيص العمل التي أبرمت بشأنها عقود خطية قبل اتخاذ القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) سارية حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وفي ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨، سينقضي الاتفاق المتعلق بتبادل العمال بين حكومة منغوليا وحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأُرسلت مذكرة شفوية من وزارة خارجية منغوليا إلى سفارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أولانباتار بشأن عدم تجديد الاتفاق المذكور إلا بعد رفع الجزاءات ذات الصلة. وتعمل حكومة منغوليا مع سفارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على ترتيب السحب المنظم للعاملين من رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، طلب فريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٧٤ (٢٠٠٩) إلى منغوليا تزويده بالمعلومات بشأن عدد تراخيص العمل التي مُنحت لرعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حتى ٥ آب/أغسطس ٢٠١٧. وقُدِّمت المعلومات ذات الصلة إلى الفريق في الوقت المناسب.

٤' المشاريع المشتركة (الفقرة ١٨)

أُبلغت الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة في منغوليا بالأحكام المتعلقة بالمشاريع المشتركة والكيانات التعاونية وطلب إليها تعميم محتويات القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) على مؤسسات الأعمال.

وهناك ٢٠ مشروعاً مشتركاً وكياناً تعاونياً تابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعمل في منغوليا. ومنذ اتخاذ القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧)، لم يتم فتح أي مشروع مشترك أو كيان تعاوني جديد أو التوسع في مشاريع مشتركة قائمة من خلال توظيف استثمارات إضافية. وصدرت تعليمات إلى السلطات المختصة بإغلاق جميع المشاريع المشتركة والكيانات التعاونية العاملة في منغوليا بحلول ٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ وفقاً للفقرة ١٨ من القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧).

٥' المسائل السياسية (الفقرة ٢٩)

في الفقرة ٢٩ من القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، رحب مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها أعضاء المجلس ودول أخرى لتيسير التوصل إلى حل سلمي وشامل عن طريق الحوار وشدد على أهمية العمل من أجل التخفيف من حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية وخارجها.

وتتمثل إحدى أولويات السياسة الخارجية المنغولية في "المشاركة في التعاون المتعدد الأطراف في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتقديم الدعم الاستباقي للسياسات والأنشطة الرامية إلى تعزيز الاستقرار الاستراتيجي والتعاون الأمني في شرق آسيا وشمال شرق آسيا ووسط آسيا". وفي هذا الإطار، تقدمت منغوليا في عام ٢٠١٣ بمبادرة إجراء "حوار أولانباتار بشأن الأمن في شمال شرق آسيا"، وعُقد المؤتمر الدولي الرابع بنجاح في أولانباتار في ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ونُظمت المؤتمرات الثلاثة السابقة على مستوى المسار ٢، بينما عقد مؤتمر عام ٢٠١٧ على مستوى المسار ١،٥. وشارك في هذا المؤتمر ممثلون عن الحكومات والأوساط الأكاديمية من الاتحاد الروسي، وألمانيا، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والصين، وفرنسا، وكندا، ومنغوليا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، كما شارك فيه ممثلون عن معهد البحوث الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وشرق آسيا، ومعهد البحوث الاقتصادية لشمال شرق آسيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ولم يقتصر جدول أعمال المؤتمر الرابع على القضايا الأمنية المتعلقة بشمال شرق آسيا وإنما تضمن أيضا مشاريع محتملة في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والبيئة. وكان هناك العديد من الأفكار والتصورات المثيرة التي أعرب عنها المشاركون فيما يتعلق بالموضوعات الرئيسية للمؤتمر. وقدمت العروض تحليلات متنوعة للحالة المتوترة الراهنة في شمال شرق آسيا، والبيئة الأمنية في شمال شرق آسيا، والمصالح الاستراتيجية للبلدان ذات الصلة، والمنظورات بشأن المستقبل.

ومنطقة شمال شرق آسيا هي المنطقة دون الإقليمية الوحيدة التي لا توجد فيها أي آلية منشأة للتعاون الأمني. وأثناء المؤتمر، سلط المشاركون الضوء على أهمية المشاركة. وذكروا أن المشاركة ينبغي أن تكون شرطا مسبقا مهما لنجاح أي حوار. وفي الواقع، أشار سفير الاتحاد الأوروبي إلى أن "العزلة ليست وصفة للنجاح". وتؤيد منغوليا المشاركة البناءة من جانب جميع البلدان، بما فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في نزع فتيل التوتر وتسوية المسائل المعلقة.

وأثبت المؤتمر مرة أخرى أن حوار أولانباتار لا يزال يتمتع بتأييد واسع. وعلى سبيل المثال، وكما لاحظ البروفيسور نوبورو مياواكي من جامعة ريتسوميكان، يوفر حوار أولانباتار المنتدى الوحيد الذي "يضم جميع الكيانات السياسية في شمال شرق آسيا". وفعليا، فإن منغوليا هي البلد الوحيد في شمال شرق آسيا الذي لا توجد لديه أي قضايا غير محسومة، سواء أكانت إقليمية أو سياسية، مع أي بلدان أخرى في المنطقة أو مع أي بلد آخر فيما يتعلق بهذه المسألة. وهدفنا هو توفير أرضية محايدة للحوار والمشاركة البناءة.

وستواصل حكومة منغوليا جهودها لتيسير التوصل إلى حل سلمي وشامل عن طريق الحوار من أجل التخفيف من حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية وخارجها وعقد حوار أولانباتار الخامس بشأن الأمن في شمال شرق آسيا في عام ٢٠١٨.

٣ - استنتاج

منغوليا ملتزمة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبالتعاون الوثيق مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦).